واحتج بانه لو صح حلول معنى لصح حلول سائر المعاني ولانه
لو كان المصحح كونه متحيزا لصح الجميع قلنا يصح الجميع الا ان في
الاعراض ما يحتاج في وجوده الى معنى سوى المحل فلا يوجد المعنى ويرجع
الى العرض لا الى الجوهر مسئلة ثم اختلفوا فيما يصح حلوله في الجزء المنفرد
حكى ابو القسم عن ابي الهذيل والاسكافي ان الحيوة والقدرة يجوز ان تحله وحكى ابو
رشيد عن ابي الهذيل ان اللون والطعم والرائحة لا تحله وذكر ابو هاشم
ان كل ما احتاج في وجوده الى بنية او الى عرض احتاج الى بنية لا يجوز
ان يحله واما الامام فيختلف كلامه فذكر في بعض الطبايع ما يدل
على انه يجوز وجوده في الجزء وذكر في غيره انه لا يجوز وحكي عن ابي علي
قريبا من مذهب ابي هاشم قال القاضي الاعراض على ضربين احدهما لا يحتاج الى
محل كالارادة القديم سبحانه وكراهيته والفنا والثاني يحتاج
الى محل ثم ينقسم ففيه ما لا يحتاج الا الى محله وفيه ما يحتاج الى امر سواه فاما
الاول فينقسم قسمين منها ما يحل محلا واحدا كالاكوان والالوان
والطعوم والارايح والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والاعتماد
ومنها ما يحل محلين كالتاليف فاما القسم الثاني الذي يحتاج الى امر
سوى محله فينقسم قسمين منها ما يحتاج الى بنية مخصوصة كالحياة ومنها
ما يحتاج الى حي ويختص بحي كالقدرة والعلم والظنون وسائر ما يتعلق بالحي
ولكل واحد من هذه الاقسام موضع يذكر فيه ونشير هاهنا
الى جملة فان قيل فلم قلتم في الاعراض ما لا يحتاج الا الى المحل قلنا
لان الذي يقتضي وجود الكون فيه تحيز الجوهر به وهو منفرد كحصاه
وهو مولف وهو كونه في جهة لان مصححه والموجب له التحيز
فلا يحتاج الا الى المحل فان قيل ولم قلتم ان منها ما يختص الجملة

والحي قلنا لانه مناقضة البنية بطل بذلك الاعراض على طريقه
واخره ويستقصى من بعد ان شاء الله مسئلة الاعراض على
ثلثة اضرب مختلف ومتضاد ومتماثل فالمختلف يجوز وجود حرفين
واكثر في محل واحد كالسواد والكون والحموضة والمتضاد لا يجوز
وجود حرفين في محل واحد كالسواد والبياض ومن هذا القبيل ما يجري
مجرى التضاد كالموت والعلم فاما المتماثل فيجوز وجود اجزا كثيرة
في محل واحد عندنا وعند ابي القسم لا يجوز الا وجود جزء واحد وشبهه
في باب الالوان واختلفوا فيما حركه اثنان فقال هشام بن عمرو
وحدث فيه حركتان وهو قول شيخنا وقال ابو الهذيل فيه حركة واحدة
بفعلين والاعراض عنده تتجزا وقال بشر بن المعتمر لا يجوز ان يتفق في تحريكه
اثنان معا ولا بد ان يسبق احدهما بالتحريك لنا انه لو كان فيه حركة
واحدة لكان مقدورا بين قادرين وذلك فاسد فبطل ما قال ابو الهذيل
وما قاله ان الحركة تتجزا فاسد لان الحركة كون عقيب ضده
توجب كون الجوهر كائنا في جهة وكل جزء مختص بهذه الصفة فلو جاز
ان يقال الاجزا الكثيرة فيها حركة واحدة لجاز مثله في الكون وليس
كالانسان لانه اسم لجملة مبنية تتميز عن غيرها ويقال اما ان نقول
له حركة واحدة في الحقيقة انسان في الحقيقة فيناقض او نقول بفعلين
حركة واحدة فقد سلم المعنى فان العرض مثل المثلين يجوز حلولهما في محل
فقد لزمه ما هرب منه فاما قول بشر فابعد الوجوه لانه لا مانع من
ان يحركاه معا على انه لو لم يكن كما قلنا لم يكن للتعاون معنى
ولما صار الثقيل خفيفا بالتعاون مسئلة يصح الحركة
على الجزء المنفرد عندنا وقال ابو القاسم لا يجوز وحكي ذلك عن ...

Copyright © King Saud University